

"يد واحدة لا تصفق - الفساد كتحدي مجتمعي"

لوكوم، 10 - 13 فبراير/شباط 2023

المركز الأوروبي للدراسات الكردية
European Center for Kurdish Studies



إخلاء المسؤولية: تحتوي هذه الورقة على محتوى تمت مناقشته خلال ورش العمل التي نظمها المركز الاوروبي للدراسات الكردية. لم يتم الاتفاق على النقاط الملخصة من قبل كل مشارك، ولكنها تمثل نقاط المناقشة.

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien
European Center for Kurdish Studies



Project: Power Sharing for a United Syria
Emser Straße 26
Berlin 12051
Germany

mail@kurdologie.de
+49 30 67 96 85 27

© 2023 | Berlin

"يد واحدة لا تصفق - الفساد كتحدٍ مجتمعي"

لوكوم، ١٠-١٣. فبراير/شباط ٢٠٢٣

1. لا يعد الفساد إلا "أحد" أعراض سوء استخدام السلطة المُتفَشِّي في الأنظمة الديكتاتورية -كسوريا- التي لا تقيّد أو تروّض السلطة، ولا يمكن محاربة الفساد بشكلٍ فعّال ومُستدام في مثل هذه الحالات إلاّ في إطار تعزيز سيادة القانون في كافة المجالات.
2. يبدأ الفساد برشاوى صغيرة في الحياة اليومية، وينتهي بالتأثير غير القانوني على القرارات السياسية والجيوسياسية بما في ذلك اختلاس الأموال العامة، والمحسوبية، وتزوير الانتخابات، وغيرها من التدابير التي تعطي الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات امتيازات غير مشروعة. تُعتَبَر الدولة ككل فاسدة (الدولة رهينة الفساد) في حال تزامن عدّة أشكال خطيرة من الفساد، وبالتالي فتلك الدولة لم تعد تعمل لخدمة الصالح العام وإنما تتحول لأداة لإثراء البعض.
3. قد يبدو الفساد على المدى القصير مُجدياً أو غير ضارّ، ولكنّه يتسبب في أضرار سياسية وقانونية واقتصادية كبيرة على المدى المتوسط والطويل، فهو يُضعف الثّقة في سلطات الدولة، ويؤدي إلى سوء تخصيص الأموال العامة والخاصة، ويُعرقّل حماية القوانين للصالح العام (الفساد السياسي)، وتطبيق قوانين تحقق المصلحة العامة (الفساد التطبيقي)، كما يؤدي الفساد لإبطاء وتعقيد المُجريات الحكومية والخاصة ورفع تكلفتها، وانتهاك حقوق الإنسان، وتعطيل التنمية الاقتصادية، وعدم مكافحة الفقر بشكل فعّال.
4. بالنسبة للتعامل مع الفساد، فهناك رأيان أساسيان: الرأي الأول يَعتَبِر الفساد مشكلة أخلاقية يجب حلّها من خلال التربية والتعليم، والرأي الآخر يَعتَبِر الفساد مشكلة هيكلية تحتاج إلى معالجة تشريعية ومؤسسية، بحيث تتلاشى مُحفّزات الفساد وبالمقابل تُخلَق مُحفّزات قوية لتجنّب السلوكيات الفاسدة. في الواقع، ليس هناك تعارض حقيقي بين الرأيين.
5. تُسلِّط اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ الضوء على مخاطر الفساد: زعزعة استقرار المجتمعات وأمنها، وتقويض المؤسسات والقيم الديمقراطية، وانتهاك القيم الأخلاقية وتفشّي الظلم، وانتهاك حقوق الإنسان، وإبطاء التنمية المستدامة، وإضعاف سيادة القانون. يعمل الفساد بشكل عابر للحدود، وعادةً ما يرتبط بأنواع أخرى من الجرائم، لاسيّما الجريمة المُنظّمة وجرائم ذوي الياقات البيضاء. بحسب الاتفاقية، فإن مكافحته تتطلّب اتباع نهج شامل متعدد المجالات، وغرس ثقافة نبذ الفساد. كما تنص الاتفاقية على تدابير وقائية (الفصل ٢)، وتدابير لتجريم الفساد وملاحقته جنائيًا

(الفصل ٣)، وتدابير للتعاون الدولي (الفصل ٤). تشمل التدابير الوقائية -على سبيل المثال لا الحصر- إنشاء وكالة لمكافحة الفساد، ومُدونات قواعد السلوك لموظفين وموظفات القطاع العام، وتدابير مكافحة الفساد في مجال المشتريات الحكومية والمالية العامة، ولوائح لإعلام الرأي العام، وإشراك المجتمع. وقَّعت سوريا على اتفاقية مكافحة الفساد في عام ٢٠٠٣، ولكنها لم تُصدِّق عليها بعد.

6. يميل الأشخاص (الطبيعيون والاعتباريون) لأسباب مختلفة إلى التسامح مع الفساد أو المشاركة فيه. ولا يقتصر الأمر على رؤية الفساد كمصيرٍ لا حول للمرء ولا قوة له في مواجهته، فغالبًا ما يكون الأشخاص غير قادرين على تجنُّب الفساد لأنَّهم لا يستطيعون الحصول على الخدمات العامة إلا من خلال رشوة، أو لأنَّهم يريدون كسب الوقت، أو يخشون الضرر على أنفسهم أو عائلاتهم أو شركاتهم، وبالتالي، فمن الطبيعي أن يلجأ الأفراد إلى شبكات العلاقات الشخصية والعائلية (القائمة والمُستمرَّة على أساس المحسوبية) لانعدام ثقتهم في هياكل الدولة وعدم توفُّر ضمان اجتماعي.

7. يؤدي الفساد إلى تحُصّل الأشخاص والمؤسسات على امتيازات غير مشروعة نتيجة لسوء استخدام السُّلطة. في الأنظمة الفاسدة، يتَّخذ الأشخاص والمؤسسات قرارات تضر بالآخرين وتُهدِر الوقت أو المال، ومع ذلك، فغالبًا ما تصعب الملاحقة الجنائية بسبب عدم وجود ضحايا (متضررين بطريقة مباشرة)، بالإضافة إلى كون الكتمان في مصلحة الجانبين -أي من يقدم الرشوة ومن يتلقاها- ويقع الضرر في معظم الحالات على السلطات والمصلحة العامة التي من المفترض أن يحميها الطرفان. نتيجة لما سبق، يتفشى الفساد وتحيد الدولة عن الأهداف التي ينبغي أن تسعى لتحقيقها.

8. مُعادلة الفساد هي: $K = M + E - R$ (الفساد = احتكار السلطة + حرية التقدير - المساءلة)، وبالتالي يمكن التأثير على مستويات الفساد من خلال التأثير على مُتغيّرات المعادلة. على سبيل المثال، يمكن أن يكون استبدال الاحتكار بالتنافس عاملاً مهمًا للحدِّ من تفشّي الفساد، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنَّه لا يمكن توقُّع أن يكون للخصخصة والتنافس تأثيرًا إيجابيًا على الحد من الفساد، إلا في حال وضع وتطبيق قواعد واضحة للتنافس. من ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي عمليات الخصخصة المُتسرَّعة وغير المُنضبطة إلى ارتفاع معدّلات الفساد.

يمكن تقييد حرية تقدير السلطات من خلال قواعد واضحة وشفافة ومن خلال استخدام التكنولوجيا (كتطبيقات التذاكر والإقرارات الضريبية الإلكترونية)، ولكن مع مُراعاة أن حرية التقدير لا تختفي باستخدام التكنولوجيا، ولكنها قد تتحول من الشخص الذي كان يتَّخذ القرارات إلى الشخص الذي يُبرمج أو يُدخل البيانات ذات الصلة.

كما يمكن الحد من الفساد عن طريق تعزيز المُساءلة، على سبيل المثال، من خلال قواعد صارمة ضد الفساد، وعقوبات أكثر صرامة، ومُعدّات وتجهيزات أفضل لسلطات إنفاذ القانون ومكافحة الفساد، وتعزيز دور المجتمع والمجتمع المدني، كما يساهم إنشاء مكاتب إبلاغ مستقلة وحماية المبلغين عن

المخالفات في تعزيز المساءلة. من المهم أيضًا أن تُصرَّح السياسة بعزمها على مكافحة الفساد، وتوضيح أن الفساد قد يكون مُمارَسة شائعة، بيد أنه ليس جزءًا من أي ثقافة، وإنما ينشأ عن سوء استخدام السلطة ويشجِّعه. يمكن لوسائل الإعلام وجهات المجتمع المدني ذات الصلة والسياسيين والسياسيات تقديم مساهمات ثمينة بهذا الصدد (على سبيل المثال مُنظمة الشفافية الدولية، وموقع "دفعت رشوة" I paid a bribe).

9. عادة ما يتصرَّف المسؤولون الفاسدون والمسؤولات الفاسدات بدافع الاحتياج (need) أو الجشع (greed)، وبسبب تنوع الدوافع، يجب أن تكون إجراءات مكافحة الفساد متنوعة بدورها. من أجل معالجة مشكلة "احتياج" موظفي وموظفات الدولة يتوجَّب تحسين قوانين العمل والتشريعات الاجتماعية. إذا حصل الموظفون والموظفات على أجور تُمكنهم/تُمكنهن وأسرهم/أسرهن من التمتع بمستوى معيشة لائق، يقل خطر سعيهم/سعيهن للحصول على امتيازات غير مشروعة. تساهم شفافية الدولة أيضًا في مكافحة الفساد (على الأ يحدث ذلك على حساب خصوصية الأفراد). ويجدر بالذكر أنه لا بد من اتخاذ كافة الاحتياطات التنظيمية لمعالجة جشع موظفي وموظفات الحكومة (كمبدأ العيون الأربع والمساءلة). وأخيرًا، فإن مكافحة غسل الأموال تلعب دورًا مركزيًا يهدف إلى منع استخدام الامتيازات المُتحصَّل عليها بشكل غير قانوني.

10. تبيِّن مكافحة الفساد بإدراك حقيقة أنه جرائم يرتكبها الأفراد بدافع الحسابات والأرقام، وليس بدافع العاطفة، وبالتالي يمكن تصميم حوافز وعقوبات رادعة تؤثر على قرارات وحسابات الأفراد، لهذا تعد مبادرات مكافحة الفساد ناجعة إن ساهمت - ولو بقدر بسيط - في التغلُّب على تلك الظاهرة. بالنظر إلى الفساد المُتفشِّي في الدولة ("جبل إفرست")، كما هو الحال في سوريا، فمن المهم اتخاذ إجراءات أولية، فالتدابير البسيطة والشعور بالإنجاز الناتج عنها يمكن أن يساعد الأفراد في الحصول على حقوقهم وتغيير موقف الرأي العام تجاه الفساد. أخيرًا، ومن الأهمية بمكان، فالهياكل الشفافة ومكافحة الفساد مهمة أيضًا في المجالات واضحة المعالم (كالأحزاب والجمعيات وما إلى ذلك)، لاضطلاع ممثلوها وممثلاتها بدور القدوة الحسنة.

11. تعزيز الديمقراطية والرقابة الديمقراطية على جميع السلطات الحكومية من أكثر تدابير مكافحة الفساد فعالية. يتطلب المناخ الديمقراطي أن يكون التمويل السياسي شفافًا وأن يكشف المرشَّحون والمرشَّحات والأحزاب السياسية عن مواردهم/هن المالية.

12. لسيادة القانون والسلطة القضائية المُستقلَّة دور محوري في مكافحة الفساد. لقد أظهرت التجارب أن سن المزيد من قوانين مكافحة الفساد (التي لا يتم إنفاذها) وإنشاء وكالات جديدة (فايدة) لمكافحة

الفساد لا يأتي أكله في غياب سيادة القانون، فتلك الإجراءات المُكلِّفة والعقيمة ما هي إلا قناع لإرضاء الجهات الفاعلة والجهات المانحة الأجنبية.

13. يمكن أن تسهل اللامركزية الديمقراطية محاربة الفساد: جباية الضرائب والرسوم محليًا، ثم إنفاقها محليًا، عادةً ما يُسهّل على السكّان وقف تسرب الأموال ومكافحة إساءة استخدام السلطة.

14. يجب توضيح مسألة الحصانة عند وضع تشريعات مكافحة الفساد. باستثناء حصانة التصريحات في البرلمان، لا تمنح معظم الأنظمة القانونية حصانة مُطلّقة، ويتمتع مُتقلّدو ومُتقلّدات المناصب الرسمية بحصانة نسبية خارج البرلمان. يهدف هذا إلى حماية أعضاء الحكومات والإدارات من الملاحقات الجنائية الكيدية أثناء أداء واجباتهم/هن. يمكن للسلطات المُختصّة رفع الحصانة النسبية إن كان هناك اشتباه في ارتكاب جريمة جنائية جسيمة.

15. لا تتعامل الدساتير القديمة غالبًا، أو لا تتعامل بشكلٍ صريح، مع قضايا الفساد. ومع ذلك، فإن مبادئها وقواعدها تهدف إلى وضع حدود للسلطة وكبح جماحها، والوقاية من كافة أشكال إساءة استخدامها. تشمل هذه القواعد ضمان حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، وتنظيم السلطات، والاستقلال، وفي الكثير من الأحيان اللامركزية. الدساتير الأحدث، كدساتير كينيا ونيبال، تتعامل صراحةً مع الفساد وتحظره بكافة أشكاله، وتُنصّ على هيئات مستقلة للوقاية من الفساد ومكافحته، وتُنظّم تشكيلها ومسؤولياتها، وتضمن بذلك أن تجريم ومكافحة الفساد هو هدف من الأهداف السامية، وأنّه ليس في نطاق سلطة المُشرّع إلغاء أو إضعاف وكالة مكافحة الفساد. يمكن أن يكون الالتزام الدستوري بمكافحة الفساد مهمًا، لاسيّما في حالة سوريا، للإشارة إلى بداية جديدة وإنهاء تاريخ الفساد، على أن تتضمن هذه البداية الجديدة إجراءات لمعالجة تاريخ الفساد.

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien 
European Center for Kurdish Studies

Project: Power Sharing for a United Syria

Emser Straße 26

Berlin 12051

Germany

mail@kurdologie.de

+49 30 67 96 85 27

© 2023 | Berlin